

استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجتمعات العربية: الفرص والمخاطر

د هند فؤاد السيد
استاذ علم الاجتماع المساعد

المقدمة:

يعاصر العالم حقبة جديدة للتطور التكنولوجي الهائل والسريع، حيث تعمل الثورة التكنولوجية على تغيير أوجه التعاملات الحياتية بين أفراد المجتمع، مما غير بشكل كبير الطرق التي نعيش ونعمل ونتعلم بها، ويظهر الذكاء الاصطناعي (AI) كأحد تطبيقات التكنولوجيا التي أصبحت تنمو بشكل سريع في جميع القطاعات، إذ أصبحت البرمجيات أكثر ذكاءً إلى حد كبير في السنوات الأخيرة. والتوسع الحالي في الذكاء الاصطناعي هو نتاج لأوجه التقدم في مجال يعرف بالتعلم الآلي. ويشمل التعلم الآلي استعمال خوارزميات تسمح لأجهزة الحاسوب التعلم ذاتياً بالبحث في البيانات والقيام بمهام استناداً إلى أمثلة بدلاً من الاعتماد على البرمجة الصريحة التي يقوم بها الإنسان⁽¹⁾.

إن التقدم والتطور الذي يحرزه استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في العديد من المجالات مثل الزراعة والصحة والتعليم والتنبؤ بالتغيرات المناخية بما يحقق الصالح العام لأي مجتمع، كما أنه يعزز من التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة «SDG»، فمثلاً يفيد في مجال الزراعة في زيادة الإنتاجية الزراعية عن طريق الرقمنة وتحليل الصور المتحصل عليها من الطائرات الآلية بدون طيار ومن السواتل. كما يفيد في مجال الصحة في تحسين جمع البيانات والمعلومات الصحية ومعالجتها ونشرها التي يمكن أن تعزز عمليات التشخيص والعلاج للمرضى، خاصة بالنسبة لهؤلاء الذين يسكنون في المناطق الريفية والنائية. كما يمكن لوجود بيانات أفضل بشأن المناخ والظروف البيئية

أن يساعد الحكومات على التنبؤ بشكل أفضل للإصابة بالمalaria ومراقبة انتشار الأمراض واستغلال الموارد الطبية بكفاءة أكبر. أما في مجال التعليم يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تقييم قدرة الطلبة على التحصيل ومساعدتهم على التحلى بالثقة إزاء الموضوعات الرئيسية. وعلى الرغم من الانجازات التي يحققها الذكاء الاصطناعي في كافة المجالات إلا أنه يواجه بالعديد من التحديات والتي تؤثر بشكل كبير على فرص العمل وتحقيق المساواة والتكافؤ بين الجنسين، وهو الأمر الذي دعت إليه الكثير من المؤسسات العالمية مثل اليونسكو والاتحاد العالمي للإتصالات لبحث تلك التحديات ومحاولة تحقيق التوازن في توفير الفرص والمساواة بين الجنسين⁽²⁾.

ولتحقيق التوازن في تبعات الذكاء الاصطناعي على التوظيف والاستفادة من فرص العمل الجديدة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي. من الضروري تهيئة بيئات مواتية لاكتساب المهارات الرقمية من خلال التعليم الرسمي أو التدريب في مكان العمل. وهو الأمر الذي تحتاجه بشدة كافة المجتمعات للدخول في مجال الذكاء الاصطناعي للجميع بصفة عامة ولتمكين النساء بصفة خاصة. حيث أكد تقرير منظمة اليونسكو على أن هناك أزمة في تدريب النساء وتوظيفهن في مجال الذكاء الاصطناعي حيث لا تُعطى النساء فرصة للمساهمة في إعداد مخطط مستقبلنا، وتذكر بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي أن النساء تمثلن نسبة 22% فقط من المهنيين العاملين في مجال الذكاء الاصطناعي على صعيد العالم؛ وتقدر الشركات التي توظف خبراء في مجال الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات، نسبة طلبات التوظيف التي تتلقاها من النساء بأقل من 1%. واحتمال إمام النساء والفتيات ببرمجة الكمبيوتر يقل بأربع مرات عن نظرائهن من الجنس الآخر، كما يقل احتمال إيداعهن طلب براءة اختراع في مجال التكنولوجيا بثلاث عشرة مرة، وعلى غرار ذلك، يقل احتمال توليهن مناصب قيادية في الشركات التكنولوجية عن نظرائهن وقد حذرت اليونسكو من خطر أن تُترك النساء

خلف الركب في سباق الحصول على وظائف في مجال الذكاء الاصطناعي⁽³⁾.

الإشكالية البحثية

على الرغم من الفرص التي يتيحها استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي العظيمة، إلا أنه تحوطه أيضاً مخاطر جمة. إذ قد تكون البيانات المستخدمة في الخوارزميات وقواعد البيانات والتي يغذيها الإنسان غير مكتملة أو متحيزة فإنها قد تفضي إلى استنتاجات متحيزة للذكاء الاصطناعي، وهو الأمر الذي قد يتسبب في وجود الكثير من المخاطر سواء من خلال تفاقم حالات عدم المساواة من خلال أتمتة المهام الروتينية وفقدان الوظائف. أو زيادة الفجوة بين النساء والرجال في القدرة على النفاذ إلى الإنترنت واستخدامه، فهذا التطور في التقنيات والاستخدامات المتعددة للذكاء الاصطناعي قد يؤثر على الأفراد ويمس حقوقهم سواء فيما يتعلق بفرص العمل والتعلم والمساواة بين الجنسين والحق في الخصوصية وكلها تحديات ومخاطر تواجه المجتمعات سواء التي دخلت في سباق التكنولوجيا الحديثة أو التي تؤهل نفسها للدخول في هذا العالم، فالدخول لهذا العالم قادم لا محالة لكن على الدول الانتباه لخصوصية مجتمعاتها وسياقاتها المحلية ومعالجة سياسات توفر الأمان والحماية الاجتماعية لمواطنيها وتمنحهم المهارات اللازمة للدخول في هذا العالم. ومن هنا تبلور إشكالية البحث في تساؤل ما هي الفرص المتحققة للمجتمعات العربية من الدخول في عالم الذكاء الاصطناعي، وما أهم المخاطر والتحديات التي تواجه هذه المجتمعات جراء الاعتماد على هذه التكنولوجيا الحديثة؟ وبناء عليه يهدف بحثنا الحالي إلى التعرف على الفرص المتحققة من الدخول في عالم الذكاء الاصطناعي ومجالات استخداماته المتعددة ومدى التقدم فيها، والوقوف على أهم المخاطر والتحديات التي تواجه المجتمعات العربية نتيجة الاعتماد المتزايد لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتأثيراته المتعددة على البشر والقطاعات المختلفة. ويتحقق ذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: تجارب الدول العربية في الدخول إلى عالم الذكاء الاصطناعي

تسعى العديد من الدول العربية إلى الدخول في مجال الذكاء الاصطناعي وامتلاك التقنيات الذكية والتكنولوجيا الحديثة والروبوتات الذكية منها على سبيل المثال الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية وقطر وغيرها من الدول التي تتسابق في الدخول لهذا العالم، وتهتم هذه الدول بالدخول في مجال التكنولوجيا الحديثة لما لها من فوائد ومميزات متعددة على مستوى الاقتصاد والتنمية والتطوير في مجتمعاتها، بالإضافة إلى تحقيق الرفاهية للمواطن العربي من خلال هذه التكنولوجيا، كما أن هذه التكنولوجيا تساعد في تحقيق الخطط التنموية والاستراتيجيات الوطنية التي تسعى لتحقيق أهدافها. وعلى الرغم من المكاسب المحققة والتقدم المحرز نتيجة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات الذكية في المجالات المختلفة كالتعليم والصحة والزراعة والصحافة والإعلام والأمن وغيرها إلا أنه قد يشوبه العديد من التداعيات والتي تقع بشكل أساسي على المواطن العربي وحقوقه، فرغم أن من أهداف تطوير التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي رفاهية وراحة وسعادة الإنسان وتقدمه على كافة المجالات إلا أنها محفوفة بالكثير من المخاطر والآثار التي نوهت عنها الكثير من المنظمات العالمية مثل «اليونسكو، الاتحاد الدولي للاتصالات، مؤسسة راند» وغيرها من الهيئات والتي سعت لوضع ميثاق أو إطار أخلاقي عالمي يضمن تحقيق رفاهية الإنسان دون إلحاق الضرر بحقوقه سواء المباشرة أو غير المباشرة، ومن ثم دعت العديد من هذه المؤسسات لاجتماعات دولية لجميع الأطراف المعنية بالذكاء الاصطناعي سواء المنتجين لهذه التقنيات أو المستهلكين لها لبحث القضايا الأخلاقية التي تمس الإنسان ووضع قواعد ومعايير دولية لتلافي هذه الأضرار⁽⁴⁾.

وقد سبق تناول كل من التجربة السعودية والتجربة الإماراتية في استخدام الذكاء الاصطناعي بالتفصيل في موضوعين منفصلين بالملف، وفيما يلي عرض للتجربتين المغربية والمصرية :

ج- تجربة المملكة المغربية

أظهرت المملكة المغربية اهتماماً كبيراً بالذكاء الصناعي، وذلك من خلال إنشاء وزارة جديدة متخصصة في الانتقال الرقمي، وتم إسناد مهمتها إلى الوزيرة غيثة مزور، وهي متخصصة في مجال الذكاء الصناعي. وجاء في خطاب التكليف للوزيرة المغربية، التي بدأت عملها في أكتوبر من عام 2021، أنه سيتعين عليها العمل على تسريع الانتقال الرقمي في المغرب.

وفي أغسطس 2022 أطلق المغرب استراتيجية جديدة للتحول الرقمي بحلول سنة 2030، وذلك حسبما جاء في مذكرة مشروع قانون موازنة عام 2023 التي وجهها رئيس الحكومة المغربية إلى القطاعات الوزارية. أوضحت المذكرة أن هذه الاستراتيجية تهدف بالأساس إلى رقمنة الخدمات العمومية، ووضع أسس انبثاق اقتصاد رقمي يخلق فرص العمل، ويؤسس لوضع أفضل للمغرب في هذا المجال. كما افتتحت المملكة في عام 2019 أول كلية متخصصة في المجال، وهي كلية للهندسة الرقمية والذكاء الصناعي بجامعة «أوروميد»، وليكون مجال اهتمامها علم الروبوتات والتعاون بين الإنسان والآلة، والذكاء الصناعي، والأمن السيبراني، وتقنيات الويب، والهاتف المحمول، والبيانات الضخمة⁽¹⁰⁾.

ج- تجربة دولة قطر

أطلقت دولة قطر «استراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي» بالتعاون مع جامعة حمد بن خليفة، ووزارة المواصلات والاتصالات، والتي هدفت إلى تعظيم الاستفادة القصوى من كل ما يقدمه الذكاء الاصطناعي في جميع المجالات، وأنشئت قطر العديد من المؤسسات ومراكز البحوث المعنية بالذكاء الاصطناعي وطرق توظيفه في خدمة المواطن وتسهيل ورفاهية حياته، كما أنشئت العديد من التخصصات الجامعية في مجال الذكاء الاصطناعي، وأسهم الذكاء الاصطناعي في العديد من مجالات التعليم والقطاع الحكومي والخاص وذلك من خلال تعزيز بنية أساسية فعالة للمشروعات الناشئة في مجال البحوث، كما يمهّد الطريق أمام الاستفادة التجارية في الذكاء الاصطناعي أيضاً.

وجاءت أهداف استراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي «تعزيز النمو الاقتصادي من خلال ظهور قطاعات وصناعات جديدة، التقدم الاجتماعي من خلال الحوكمة الفعالة، والإدارة الفعالة للموارد، والخطاب المحسن، والفهم الأفضل، الاستدامة البيئية من خلال الفهم السليم للنظم الطبيعية والتأثيرات المختلفة، حماية التراث الثقافي وتعزيزه من خلال مبادرات مثل الترجمة للغة العربية»، وغيرها من الأهداف التي تسعى الاستراتيجية لتحقيقها⁽¹¹⁾.

د- التجربة المصرية:

انعكس الاهتمام المصري بالذكاء الاصطناعي وتطبيقاته على تصنيفها في التقارير الدولية ذات الصلة، ففي التقرير الخاص بالجاهزية الحكومية لتطبيق تقنيات الذكاء الصناعي الذي تُصدره مؤسسة «أكسفورد إنسايت» ومركز أبحاث التنمية الدولية، احتلت مصر المرتبة الثانية في أفريقيا بعد موريشيوس والـ56 عالمياً في تقرير عام 2022، وهو تقدم كبير مقارنةً بتقرير عام 2019 الذي جاءت فيه مصر في المرتبة الثامنة أفريقياً، و111 عالمياً من أصل 194 دولة. كما كشف تقرير التنمية البشرية لمصر لعام 2021 عن تقدمها بـ55 مرتبة في مؤشر «الجاهزية الحكومية للذكاء الصناعي». ووفقاً لمؤشر المعرفة العالمي، تقدمت مصر من المرتبة 72 من أصل 138 دولة في عام 2020، إلى المرتبة 53 من بين 154 دولة في عام 2021.

أطلقت مصر «الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي» في يوليو عام 2021، والتي تتركز على ثلاث محاور أساسية هي: التعليم، والتدريب، والاستفادة العملية من حجم البيانات ثم إتاحتها للقطاع الخاص للاستفادة منها وفق أهميتها لكل قطاع. وتعمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على رؤية لبناء صناعة ذكاء اصطناعي في مصر منذ عام 2019، وتم إنشاء «المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي» لوضع اللوائح الخاصة بهذا القطاع، والمساهمة في وضع التشريعات المناسبة⁽¹²⁾.

وتركز الرؤية المصرية لترسيخ مجتمع رقمي على ثلاثة محاور أساسية: أولها،

التحول الرقمى، وثانيها، تنمية المهارات والقدرات الرقمية، وثالثها، تحفيز الإبداع والعمل الخلاق الرقمى. وتعتمد هذه المحاور على أسس مهمة، وهى: تطوير البنية التحتية الرقمية، وتوفير الإطار التشريعى التنظيمى اللازم لحوكمة المنظومة؛ حيث تُعد من المتطلبات المتفق عليها عالمياً، والتي تعكس مدى اهتمام الدولة بتطبيق الذكاء الاصطناعى فى الجهاز الإدارى للدولة، وفى إعداد المجتمع ككل للتحول الرقمى. أما القطاعات ذات الأولوية فهى: الزراعة، البيئة، وإدارة المياه، والرعاية الصحية، ومعالجة اللغة الطبيعية العربية، والتخطيط الاقتصادى، والتصنيع، وإدارة البنية التحتية.

وقد اهتمت مصر بإنشاء العديد من المدن الجديدة كمدن ذكية تستخدم الذكاء الاصطناعى فى كافة أنشطتها الحياتية والاقتصادية مثل «العاصمة الإدارية الجديدة، العلمين، الجلالة»، كما تقوم بعض كبريات الشركات العقارية بإنشاء وإدارة مدن ذكية تطبق آخر مستحدثات الذكاء الاصطناعى. ومن المتوقع أن تستقطب هذه النوعية من المدن نوعية معينة من فئات المجتمع المؤهلة لدفع تكلفة الحياة ذات التطبيقات الذكية الشاملة. ويمتد التحول الرقمى إلى العديد من أعمال وأنشطة القطاع الخاص، ومن أهم القطاعات التى تبذل جهوداً كبيرة لتبنى الذكاء الاصطناعى والابتكار، تبرز قطاعات البنوك والعقارات والتجارة، بالتعاون مع شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك بهدف ترقية العنصر البشرى وزيادة الإنتاج وخفض التكلفة ورفع العوائد. كما تم إنشاء العديد من الكليات والجامعات التى توفر التخصصات التكنولوجية الجديدة التى يحتاجها سوق العمل فى مجال الذكاء الاصطناعى. كما تم البدء فى المرحلة الأولى من ميكنة الامتحانات لكافة كليات القطاع الصحى (الطب، الأسنان، الصيدلة، العلاج الطبيعى، التمريض)، والانتهاء من 40% من كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية. ويجرى إعداد البنية التحتية للجامعات الحكومية لتكون مؤهلة لهذا النوع من الامتحانات المميكنة، بهدف تجاوز الثغرات التى تحيط بنظم الامتحان التقليدى⁽¹³⁾.

ومن التجارب السابقة، ينبغى علينا في العالم العربي الانتباه عند امتلاك التكنولوجيا الحديثة وتقنيات الذكاء الاصطناعي لتلك القضايا الأخلاقية، ومراعاة خصوصية المجتمعات وثقافتها وتقاليدها، بجانب مراعاة حقوق الإنسان التي تكفلها المواثيق والداستير العربية، بجانب تهيئة البنية التحتية والمادية للدخول في عالم الذكاء الاصطناعي، بغية تحقيق التوازن في امتلاك التطور التكنولوجي والعنصر البشري الذي يعمل فيه ومن أجله، وضبط القواعد والتشريعات لتنظيم هذا التطور.

ثانيا: فرص تحقيق التنمية المستدامة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي

يعد الذكاء الاصطناعي أحد مجالات الإبداع المهمة لتحقيق «السيادة الرقمية» والازدهار الاقتصادي، وهو الأمر الذي دفع العديد من الشركات لتغيير استراتيجياتها للاستحواذ على ما يعد فرصة مهمة لتوفير بنية تحتية للنمو الاقتصادي بعد حالة التضخم التي يشهدها الاقتصاد العالمي. ويتوقع أن تساهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في ارتفاع نمو الناتج المحلي العالمي بنسبة تصل لـ 14 % عام 2030، أي بنحو 16 تريليون دولار⁽¹⁴⁾.

ودخلت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في خدمات البيع بالتجزئة والجملة والتصنيع والخدمات الاحترافية والعامه والمعلومات والاتصالات والخدمات المالية والبناء، والرعاية الصحية والنقل والتخزين، والإقامة وخدمات المطاعم، وتأليف الموسيقى والترفيه، وقراءة النص، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية له كتصنيف البيانات والمعلومات وتحليلها والتنبؤ ببعض الظواهر، ورسم المخططات وتشخيص الأمراض، وفي تحسين تطبيقات التعليم والتعلم عن بعد، والروبوتات والعربات الذاتية القيادة. ومن ثم، اتسع المجال للقيام بخدمات تعليمية وصحية وثقافية وإعلامية وغيرها. وتساهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تغيير الوظائف وظهور وظائف جديدة. وتحتاج عملية التقدم في تبنى تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى وجود ضوابط تنظيمية يكون من شأنها تعزيز الثقة وتشجيع التمويل والاستثمار في

تطبيقات الذكاء الاصطناعي. ويرتكز مؤشر الذكاء الاصطناعي العالمي على 143 معياراً موزعاً على سبع ركائز، هي: المواهب والبنية التحتية، وبيئة التشغيل والبحث، والتطوير، والاستراتيجية الحكومية والتجارية، وتحول الاستثمار والتجارة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى تجارة دولية صاعدة، خاصة أنه من المتوقع أن يصل حجم البيانات عام 2025 إلى ما يعادل 181 زيتابايت⁽¹⁵⁾.

إن التقدم والتطور الذي يحرزه استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في العديد من المجالات مثل الزراعة والصحة والتعليم والتنبؤ بالتغيرات المناخية بما يحقق الصالح العام لأي مجتمع، كما أنه يعزز من التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة «SDG»، إذ تشير العديد من التقارير الدولية والدراسات إلى وجود فوائد جمة من استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات في العديد من المجالات الطبية والتعليمية والأمنية والتقنية، حيث أصبحت البرمجيات أكثر ذكاءً إلى حد كبير في السنوات الأخيرة. والتوسع الحالي في الذكاء الاصطناعي هو نتاج لأوجه التقدم في مجال يعرف بالتعلم الآلي. ويشمل التعلم الآلي استعمال خوارزميات تسمح لأجهزة الحاسوب التعلم ذاتياً بالبحث في البيانات والقيام بمهام استناداً إلى أمثلة بدلاً من الاعتماد على البرمجة الصريحة التي يقوم بها الإنسان⁽¹⁶⁾.

ويمكن رصد الفرص المتحققة من استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجتمعات العربية في بعض المجالات بشئ من التفصيل على النحو التالي:

الفرص المحققة في سوق العمل:

تعدّ سوق العمل الجبهة الأكثر تأثراً نتيجة الثورة الصناعية الرابعة. وكما هي الحال مع الثورات الصناعية السابقة، تؤثر الثورة الصناعية الرابعة بشكل عميق على بيئة الأعمال؛ حيث يشهد الذكاء الاصطناعي وزيادة الأتمتة اختفاء العديد من أنواع الوظائف، واستحداث أنواع جديدة تماماً من الوظائف، وقد أشار تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2020 حول مستقبل الوظائف إلى وجود 85 مليون وظيفة عالية يتوقع أن يتم الاستغناء عنها، ويتوقع ظهور

97 مليون وظيفة بحلول عام 2025 لتلبية متطلبات التقنيات المستقبلية (17). ومن أبرز الأمثلة على أثر الروبوتات على فقدان العمال وظائفهم، ما قامت به شركة (Foxconn) في عام 2016، وهي شركة عالمية من أكبر الشركات العاملة في مجال الإلكترونيات؛ حيث قامت بتقليص حجم العمالة لديها من خلال تسريح ما يقرب من 60 ألف عامل، لتحلّ الروبوتات وتكنولوجيا التصنيع الحديثة محلهم في أداء المهام الروتينية المتكررة. وقد أعلنت الشركة أنها سوف تعتمد على التدريب، وتمكين الموظفين من امتلاك المهارات ذات القيمة المضافة لعملية التصنيع، مثل مهارات: البحث والتطوير، ومراقبة عمليات الإنتاج، ومراقبة الجودة⁽¹⁸⁾.

وفيما يتعلق بالأثر الصافي لعملية خلق وفقدان الوظائف الناتجة عن أتمتة الوظائف نتيجة تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، فإنه من المتوقع أن يؤدي استخدام تلك التقنيات الجديدة إلى ه خلق عدد هائل من الوظائف المستحدثة في مختلف القطاعات، ومن المتوقع أن تتمثل الوظائف الجديدة في تلك التي تتطلب مهارات التفكير التحليلي والإبداع والمرونة والوظائف في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي، وإنشاء المحتوى والحوسبة السحابية وغيرها من الوظائف عالية المهارات. في المقابل، من المتوقع أن ينتج عن انتشار هذه التقنيات فقدان أو اختفاء عدد كبير من الوظائف التي تتعلق بالأساس بالوظائف منخفضة المهارات والنمطية.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن الأثر في مجمله قد يكون إيجابيا لصالح خلق المزيد من الوظائف، إلا أن هذا الأمر يرتبط إلى حد كبير بقدرة الشركات على إعادة تأهيل العمالة المتوافرة لديها، وعلى استقطاب تلك العمالة التي تتمتع بالمهارات المتقدمة التي يندر وجودها حاليا. فالأمر يتطلب على مستوى الدول الاستثمار في رأس المال البشري من خلال توجيه نُظُم التعليم الحالية نحو التركيز على تكوين أجيال جديدة متخصصة ومؤهلة في مجالات العلوم التقنية والهندسة والرياضيات التي تستند عليها تقنيات الذكاء الاصطناعي، بداية من

مرحلة رياض الأطفال إلى مرحلة التعليم الجامعي⁽¹⁹⁾. من جانب آخر، ستستلزم هذه التغيرات الهيكلية دورا أكبر للدولة على صعيد توافر الحماية الاجتماعية للعمالة منخفضة المهارات من خلال تعميق دور شبكات الأمان الاجتماعي لتقليل الفجوة الكبيرة المتوقعة في مستويات توزيع الدخل، ولضمان عدالة توزيع الفرص للناخبين من أبناء الطبقات التي ستفقد وظائفها للحيلولة دون المزيد من تعمق التوزيع غير العادل للفرص الاقتصادية. كما سيتطلب الأمر تدخلات للدولة على صعيد السياسة المالية من خلال فرض ضرائب على رأس المال وشركات التقنية العملاقة واستخدام الحويلة الخاصة بهذه الضرائب لدعم إعادة تأهيل العمالة وتعزيز قدرات شبكات الحماية الاجتماعية لتوفير الدعم اللازم لمواجهة فقدان الوظائف، بل وتمويل نظم الدعم الأساسي الشامل الذي ينادى به الكثيرون كحل لمواجهة التداعيات الناتجة عن فقدان الوظائف بالنسبة إلى العمالة غير الماهرة⁽²⁰⁾.

الفرص المحققة في قطاع التعليم:

يساعد استخدام الذكاء الاصطناعي في مواجهة التحديات التي تتعلق بالعملية التعليمية وابتكار ممارسات جديدة في التعليم والتعلم، بما يصب في مصلحة تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. وتلتزم اليونسكو بدعم الدول الأعضاء لتسخير إمكانات تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحقيق أجندة التعليم 2030. كما يسهم استخدام الذكاء الاصطناعي في معالجة أوجه عدم المساواة الحالية فيما يتعلق بالحصول على المعرفة والبحث، وتنوع أشكال التعبير الثقافي، ويحافظ على عدم توسيع الفجوات التعليمية التكنولوجية داخل البلدان وفيما بينها.

وتؤكد منظمة اليونسكو، من خلال مشاريعها، أن نشر تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في التعليم يجب أن يهدف إلى تعزيز القدرات البشرية وحماية حقوق الإنسان من أجل التعاون الفعال بين الإنسان والآلة في الحياة والتعلم والعمل، وللتنمية المستدامة. بالتعاون مع الشركاء والمنظمات الدولية.

اعتمد ممثلو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص على توافق الآراء «إجماع بيجين» بشأن الذكاء الاصطناعي والتعليم، في المؤتمر الدولي حول الذكاء الاصطناعي والتعليم الذي عقد في بكين خلال الفترة من 16 إلى 18 مايو 2019. وهو أول وثيقة تقدم إرشادات وتوصيات حول أفضل السبل التي يمكن أن تستجيب بها الدول الأعضاء للفرص والتحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي لتسريع التقدم نحو تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة⁽²¹⁾. ونتج عن ذلك توصيات عدة تتوافق مع أربع قضايا متداخلة، هي:

- تشجيع الاستخدام المنصف والشامل للذكاء الاصطناعي في التعليم.
- المساواة بين الجنسين والذكاء الاصطناعي المنصف للمساواة بين الجنسين.
- ضمان الاستخدام الأخلاقي والشفاف والقابل للتدقيق في البيانات والبرمجيات التعليمية.

- تأكيد أهمية الرصد والتقييم والبحث.

في عام 2040، سوف يصبح بمقدور المعلم ترك التلميذ بمفرده، وذلك لأن الروبوتات سوف تستخدم كوسيلة فعالة للتعليم في المدارس الذكية، ولعل ما يساعد على التوسع في ذلك، قدرة الآلات الذكية على التكيف بدرجة عالية مع أساليب تعليم الأطفال المتعددة⁽²²⁾.

3) الفرص المحققة في مجال الرعاية الصحية:

من المتوقع بحلول عام 2040 أن يخلو العالم من المستشفيات بمفهومها التقليدي؛ نظرا للتطورات المذهلة التي تم تحقيقها في مجال الطب التجديدي، والتعويضات الاصطناعية المطبوعة عبر تكنولوجيا الطباعة الثلاثية الأبعاد، وتعديل الجينات بتقنية كريسبر، ما يعني تمكّن التكنولوجيا من التحكم في البيولوجيا البشرية على نحو يجعلنا نعيش حياة أفضل؛ حيث ساعد الذكاء الاصطناعي كثيرا على تغيير طبيعة فهم الأمراض وطريقة فحص الجسم، وعلى تحقيق اللامركزية في الرعاية الصحية عن طريق الروبوتات الطبية الزائرة،

التي تسهم في تشخيص الأمراض بسهولة، كما أنها توفر للمرضى الأدوية وتحقنهم بالمضادات الحيوية، وتعطيهم توصيات لأنظمة صحية مثالية. وحالياً يتم إجراء عمليات جراحية عن بعد بواسطة الروبوتات.

وعلى الرغم من سيطرة الروبوتات وأنظمة الذكاء الاصطناعي على العديد من الوظائف الخاصة بقطاع الرعاية الصحية، إلا أنه وفي المقابل ظهرت وظائف عديدة تخدم تلك التطورات الهائلة التي يشهدها ذلك القطاع (23).

وتعمل حلول الذكاء الاصطناعي (AI) والتعلم الآلي على تطوير طريقة تقديم خدمات الرعاية الصحية، وذلك عن طريق استغلال حجم البيانات المتراكمة لدى المؤسسات الصحية؛ إذ لديها مجموعات ضخمة من البيانات على شكل سجلات وصور تتعلق بالصحة، وبيانات تتعلق بالسكان، وبيانات تتعلق بالتجارب السريرية. وتعدّ تقنيات الذكاء الاصطناعي قادرة تماماً على الاستفادة من تحليل هذه البيانات وكشف النماذج والرؤى التي لم يتمكن

البشر من العثور عليها بقدراتهم المحدودة؛ حيث تستطيع مؤسسات الرعاية الصحية استخدام الطرق (الخوارزميات) لمساعدتها في اتخاذ قرارات أفضل فيما يتعلق بالأعمال والطب وتحسين جودة ما تقدمه من تجارب.

وهذا ما شهده العالم نتيجة دور الذكاء الاصطناعي مؤخراً بشكل واضح الأثر في التعامل مع وباء كورونا؛ فلم يعد الحديث عن الذكاء الاصطناعي أمراً يتعلق بالمستقبل، كما استخدم العلماء تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل المعلومات الجينية (دي. إن. إيه) لهذا الفيروس بسرعة كبيرة، وهو ما

مكّن العلماء من تحديد خصائص الفيروس وفهم مدى السرعة التي يتمكن خلالها من التحور، كما ساعدهم في تطوير اللقاحات المضادة لفيروس كورونا واختبار فاعلية هذه اللقاحات (24).

ويقدم الذكاء الاصطناعي العديد من المزايا في مجال الرعاية الصحية لعل أهمها:

- تقديم تجارب أكثر دقة باستخدام مجموعات البيانات الضخمة والتعلم الآلي.
- تقليل نسبة الخطأ ورفع نسبة الدقة في العمليات الجراحية.

- تكوين ترابطات بين قواعد البيانات المتفرقة في مجال الرعاية الصحية.
- مساعدة الأطباء في اتخاذ القرارات السليمة.
- تحقيق المساواة والعدالة الصحية للمجتمع.

أما في مجال صناعة الأدوية، فقد بلغت قيمة الذكاء الاصطناعي العالمي في حجم سوق اكتشاف الأدوية 473.4 مليون دولار أمريكي في عام 2019، ومن المتوقع أن ينمو بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 28.8% من عام 2020 إلى عام 2027 نتيجة الزخم المتزايد لخفض تكلفة اكتشاف الأدوية الجديدة، ومن المتوقع أن يعزز الإنتاج في السنوات الأخيرة الطلب على منصات الذكاء الاصطناعي في مجال اكتشاف الأدوية⁽²⁵⁾.

ولكن على الجانب الآخر هناك مجموعة تحديات تعوق تبني الذكاء الاصطناعي في مجال الرعاية الصحية؛ حيث تتعلق التحديات التي تواجه الأنظمة الصحية في تبني الذكاء الاصطناعي بالحاجة إلى تلبية المتطلبات التنظيمية والتغلب على المشاكل المتعلقة بالثقة بنتائج التعلم الآلي، ويتحتم على الدول اتخاذ بعض التدابير لمواجهة التحديات التي تقف أمام تبني سياسات الذكاء الاصطناعي.

الفرص المحققة في مجال التجارة الإلكترونية:

يساعد استخدام الذكاء الاصطناعي المسوقين في عملية التسويق على استخدام بيانات العملاء لاستخلاص أهم البيانات التحليلية لسلوك العملاء الشرائي وتفضيلاتهم من خلال جمع وتحليل كمية هائلة من البيانات الضخمة، ويستخدم في تطبيقات، مثل أتمتة المبيعات والتسويق، ووفقاً لتقرير Digital 2021، انضم 500 مليون مستخدم جديد إلى شبكات التواصل الاجتماعي العالمية في بداية عام 2021، وفي يناير 2021، بلغ إجمالي عدد المستخدمين 4.20 مليارات مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي في جميع أنحاء العالم. الأمر الذي يمثل نمواً سنوياً يزيد عن 13%. وخلال عام 2020، انضم أكثر من 1.3 مليون مستخدم جديد إلى تدفقات الوسائط الاجتماعية في المتوسط يومياً؛ أي

حوالي 15 مستخدمًا جديدًا كل ثانية. ومن هنا أدركت شركات عدة الإمكانيات الهائلة للثورة الصناعية واستخداماتها في التجارة الإلكترونية ودعم العملاء والتسويق والعلاقات العامة؛ لذا أصبح الذكاء الاصطناعي جزءًا غير منفصل عن شبكات التواصل الاجتماعي اليوم⁽²⁶⁾.

ثالثًا: التحديات التي تواجه المجتمعات العربية جراء اعتمادها على الذكاء

الاصطناعي

بالنظر إلى الفرص المتحققة من الدخول إلى عالم الذكاء الاصطناعي في المجتمعات العربية، واتساقًا مع كون حوالي 70% من سكان تلك المجتمعات تقلُّ أعمارهم عن 30 عامًا، فإنه من المرجح أن يكون الشباب أكثر انفتاحًا وراحة مع الحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي، ما يخلق فرصًا لنماذج أعمال جديدة لشركات الذكاء الاصطناعي، ويعد توافر نسبة عظمى من سكان هذه المجتمعات في عمر الشباب هو بمثابة نقطة قوة دافعة لحصولها على مراتب متقدمة في عالم الذكاء الاصطناعي، فوفقًا لدراسة أجرتها شركة ماكنزي، أفاد 62% من المشاركين في دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام الذكاء الاصطناعي في وظيفة عمل واحدة على الأقل في مؤسساتهم⁽²⁷⁾.

من جانب آخر تواجه اقتصادات دول المجتمعات العربية العديد من التحديات التي يجب التغلب عليها. والتي يمكن رصدها بصفة عامة إلى:
- **التحدى الأول:** يتمثل في الإنفاق على البحث والتطوير، حيث تُظهر أحدث البيانات المتاحة من البنك الدولي أنه يوجد في المجتمعات العربية إنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ولكنه لا يتجاوز 0.7%. ويرجع ذلك إلى أن شركات الذكاء الاصطناعي في هذه المجتمعات تركّز بشكل كبير على التطبيقات وليس تطوير التقنيات، ومن المتوقع أن تعيق هذه التحديات الانتشار الكامل للذكاء الاصطناعي فيها.

- **التحدى الثاني:** المعرفة المتولدة محليًا، والحوجز الاقتصادية، والمخاطر الاجتماعية، والهيكل المؤسسية والسياسية الصارمة.

- **التحدى الثالث:** يتمثل في المستوى الحالى للمهارات الرقمية لاقتصادات المجتمعات العربية، فهو غير كافٍ لتلبية الحاجة إلى تطوير وتنفيذ مشاريع الذكاء الاصطناعى، فوفقًا لدراسة أجرتها الشركة الاستشارية Strategy & Middle East وLinkedIn ووجد أن هناك نقصًا حادًا في المهارات الرقمية، مثل: التحليل الإحصائى واستخراج البيانات وتصميم الخوارزميات في المنطقة⁽²⁸⁾. بجانب التحديات السابق ذكرها التى تواجه المجتمعات العربية في مجال استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى، فهناك ايضا العديد من المخاطر التى لا تواجه المجتمعات العربية فقط بل تواجه العالم أجمع، ومن هذه المخاطر: **مخاطر الذكاء الاصطناعى على الأمن القومى:**

أسفرت نتائج استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعى المذهلة عن أهمية بالغة وضرورة حتمية لتغيير القوانين واللوائح الدولية للتكيف مع الأزمات المفاجئة. لكن على الجانب الآخر يتسم نمط التغييرات التكنولوجية بوتيرة سريعة ومتلاحقة، الأمر الذى شكّل تحديًا صعبًا للسياسات واللوائح والقوانين مواكبة ذلك، ويمثل تأخر تطويع القوانين واللوائح فى مواكبة التغيير عقبة تؤدى إلى ثغرات بالغة فى السياسات، فتعيد حاليًا المجتمعات المحمّلة بالبيانات تقييم معايير الخصوصية الشخصية المقبولة؛ نظرًا إلى تنامي جمع البيانات واسعة الان تشار والخوارزميات الجاهزة والقوية ومتدنية التكلفة، ومن هنا تظهر الحاجة إلى إعادة التفاوض على المعايير القانونية حول الخصوصية المعقولة أو المقبول ة لتضم تكنولوجيات جديدة يتم اعتمادها بنمط سريع وعلى نطاق واسع⁽²⁹⁾. **مخاوف انتهاك الخصوصية:**

يعدّ الذكاء الاصطناعى سلاحًا ذا حدين، فهناك مجالات عديدة محتمّلة لجرائم إلكترونية قد يسهّل الذكاء الاصطناعى ارتكابها فى المستقبل. وهو ما أكدته نتائج الاجتماع العالمى المشترك بين الإنترنتول ومعهد الأمم المتحدة لبحوث الجريمة والعدالة، المتعلق بالذكاء الاصطناعى والموجّه إلى أجهزة إنفاذ القانون. وبرغم أهمية الفوائد التى تقدمها التكنولوجيات الجديدة المتبكرة، فإن النقاش حول

القضايا التي تربط بين الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة من جانب، وتهديد الخصوصية الشخصية من جانب آخر، لا يزال يثير إشكاليات عدة، وبما أن العالم يعتمد حالياً اعتماداً كبيراً على تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي لإيجاد حلول للقضاء على انتشار الفيروسات البائية، بما في ذلك تتبع تحركات المواطنين وجمع البيانات ذات الصلة من خلال تطبيقات الهاتف وكاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة وغيرها من الوسائل التكنولوجية المثيرة للتساؤلات، فقد أثار الحجم الهائل من البيانات الشخصية التي تم جمعها من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي مخاوف عالمية بشأن خصوصية تلك البيانات وسلامتها وأمنها. وفي حين أن بعض الناس قد يتصورون أن هذا يشكّل انتهاكاً للخصوصية، يرى الخبراء أن جمع هذه الكمية من البيانات يساعد في دعم تقنيات الذكاء الاصطناعي. وتكمن المشكلة الرئيسية التي تواجهها المنظمات أو الحكومات في استخدام البيانات الشخصية في ظل خضوعها لمجموعة كبيرة من القواعد التنظيمية؛ فعلى سبيل المثال تم تغريم «فيس بوك» عام 2019 حوالي 5 مليارات دولار؛ لعدم امتثالها لقواعد الخصوصية؛ واستخدام البيانات واستغلالها بطريقة تختلف عن الغرض الرئيسي التي تم جمعها من أجله⁽³⁰⁾.

3) فجوة النوع:

هناك توقعات متباينة لتأثير الثورة الصناعية الرابعة على فجوة النوع الاجتماعي، فمن ناحية ستوفر أتمتة الأعمال المنزلية وقتاً يُمكن المرأة من العمل في القطاع الرسمي. كما ستوفر أسواق العمل المرنة فرصاً لم يسبق لها مثيل للمزيد من مستويات مشاركة الإناث في سوق العمل، استناداً إلى التوسع في أنظمة العمل التي تعتمد على التقييم وفقاً للنتائج وليس الوجود الفعلي في مقر العمل، ولكن ذلك يتطلب تأهيل المرأة بشكل جيد للعمل بالوظائف التي تتطلب مهارات تقنية مرتفعة.

ويرى بعض الخبراء أنه سيقع العائق الأكبر لفقدان الوظائف على المرأة؛ حيث من المتوقع أن يخسر الرجال نحو 4 ملايين وظيفة، مقابل اكت

ساب نحو 1.4 مليون وظيفة جديدة نتيجة الثورة الصناعية الرابعة، في حين أن النساء سيواجهن خسارة 3 ملايين وظيفة مقابل اكتساب نحو 550 وظيفة فقط، ما يعنى خسارة الإناث لنحو 5 وظائف مقابل كل وظيفة مكتسبة، الأمر الذى سيؤدى إلى اتساع فجوة النوع الاجتماعى، ولا سيما في ظل تركيز مجالات عمل المرأة في الوظائف التقليدية، خاصة في الوظائف المتعلقة بمجالات الصناعة والزراعة والإنشاءات والعمال التقليدية والحرفية، وفي المقابل تتواضع مشاركة المرأة في المجتمعات العربية في المجالات التى تستند إليها تقنيات الذكاء الاصطناعى، بما يشمل (مجالات العلوم والتقنيات والهندسة والرياضيات) الأمر الذى سيعمق من حجم هذه الفجوة وسيؤدى إلى انخفاض مستوى مشاركة المرأة في سوق العمل بشكل عام⁽³¹⁾. ومؤخراً لوحظ أن تمثيل المرأة منخفض في المجالات التى تتزايد فيها الوظائف التقنية، مثل الهندسة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ففى مجال التكنولوجيا تقلّ احتمالات وصول النساء إلى مناصب المديرين والمهنيين المتخصصين عن الاحتمالات المتوقعة للرجال، بينما تزيد احتمالات توليهنّ وظائف مكتبية وأعمالاً خدمية عن الاحتمالات المتوقعة للرجال، وهى الأعمال التى يؤدينّ فيها مهام أكثر روتينية، ما يجعلهنّ أكثر عرضة لمخاطر التسريح بسبب تغيّر التكنولوجيا والاعتماد عليها⁽³²⁾.

الخاتمة

يشير واقع الحال إن تحقيق طفرة تنموية من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعى، يتوجب توافر شروط معينة لدى المجتمعات العربية، ليست متوفرة بالقدر الكافى. وهى شروط تجمع بين تحركات المجتمعات العربية من جانب، ومساعدات المؤسسات الدولية المعنية بإحداث طفرات تنموية فى الاقتصادات المختلفة بما فى ذلك الشركات الكبرى فى إنتاج وابتكار تطبيقات الذكاء الاصطناعى من جانب آخر.

ولعل أهم ما يجب أن تحشد له المجتمعات العربية ما يتعلق بالقدرات

المالية والعناصر البنيوية، خاصة القدرات البشرية والبنية التحتية للاتصالات، ومعالجة الأمية التقنية، والأهم أن يقنن المجتمع المحلي ككل بالفوائد الكبرى التي يجلبها الذكاء الاصطناعي، واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة بعض سلبياته، لاسيما ما يتعلق بكون بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي المُصممة خصيصاً لواقع الدول الكبرى لا تخلو من تحيز قيمي، كما أن الاتجاه المتصاعد نحو الأتمتة واستخدام الروبوتات تحد من توظيف القدرات البشرية، وهو ما لا يناسب واقع الدول العربية. والمقصود هنا حُسن اختيار التطبيقات المناسبة للحالة الكلية للمجتمع بما يتوافق مع سياقه وخصوصيته⁽³³⁾.

ويتوجب في المقابل الاهتمام بكل ما يحقق رفع الإنتاجية وترقية المهارات البشرية، وبمعنى آخر أن يتم الدمج بالتوازي بين الاستثمار في تطوير التقنيات والاستفادة من الذكاء الاصطناعي جنباً إلى جنب والتركيز على التنمية البشرية وترقية الرأسمال المجتمعي عبر إنشاء مؤسسات تعليمية متخصصة في هذه المجالات المستحدثة سريعة التطور. واتصلاً بهذا التوجه فمن المهم الاستعانة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي المناسبة وفقاً لحالة كل قطاع، مع استيعاب كامل من قبل الجهات المشرفة للمشكلات المحتمل مواجهتها والاستعداد بحلول عملية لها، مع الاستفادة من تجارب دول أخرى.

مثل هذه العملية تتطلب بدورها تنسيقاً وتكاملاً بين الحكومات وأصحاب المصلحة ومؤسسات التمويل، ومراكز الأبحاث، وبما يحقق أكبر استفادة ممكنة من البرامج الذكية محل التطبيق، والعمل أول بأول على معالجة مشكلاتها التي قد تظهر لاحقاً، وبما يقود إلى تطويرها، وتحقيق عنصر الاستفادة التنموية في الوقت نفسه. وبناء على ما سبق يتضح أن وضع استراتيجية خاصة بالذكاء الاصطناعي للبلدان النامية يمثل حجر الزاوية، وتستهدف سد الفجوات الرقمية عبر سياسات عملية لترقية وتطوير البنية التحتية والبحث والتطوير. ومن هنا يمكن التوصل لمجموعة من التوصيات التي ينبغي أخذها في الاعتبار للارتقاء بوضع المجتمعات العربية في عالم الذكاء الاصطناعي، وهي كالتالي⁽³⁴⁾:

إتاحة الوصول إلى مصادر البيانات الموثوقة أحد أهم المتطلبات الأساسية للبحث الجيد والابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي، لكن لا تزال العمليات الحالية للوصول إلى معلومات القطاع العام غير واضحة وغير منظّمة، ومع وجود مخاوف تتعلق بجودة البيانات والأمن وإساءة استخدامها المحتملة. يمكن أن تساعد الممارسات الأفضل في مجال البيانات المفتوحة في التخفيف من المخاطر المذكورة، ولكنها تتطلب تكييفًا دقيقًا مع السياق المحلي للمجتمعات العربية. تعدّ مشاركة أصحاب المصلحة شرطًا آخر للتكامل الفعال والشامل للذكاء الاصطناعي في مختلف قطاعات الاقتصاد، في حين أن الجهود الحكومية من أعلى إلى أسفل يجب مواجعتها بمبادرات من القاعدة إلى القمة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لخلق أوجه تعاون مختلفة بحيث تجعل الاهتمام والاستثمار الحاليين في الذكاء الاصطناعي مستدامين.

تتطلب التطورات الأخيرة والسريعة في أنظمة الذكاء الاصطناعي تدخلات تنظيمية من قبل صانعي السياسات لتحقيق التوازن بين الفوائد المتوقعة للمجتمع والتهديدات والمخاطر المحتملة، في حين أن التدخلات التنظيمية غالبًا ما تستلزم تنفيذ قوانين «صارمة» ومُلزمة قانونًا، في حين أن النهج القائمة على الحوافز، مثل تلك القائمة على آليات إصدار الشهادات، يمكن أن تقدم حلولًا سريعة ومرنة لإدارة المخاطر.

بشكل عام، هناك نقص في البحث حول تصورات واتجاهات ومعرفة آراء المهنيين تجاه الذكاء الاصطناعي في مؤسسات الدول العربية. كما تشير البيانات الأولية إلى تزايد عدد الأشخاص الذين أصبحوا «كارهين للتكنولوجيا» مع مخاوف من الاستيلاء على وظائفهم بواسطة الروبوتات وبرامج الذكاء الاصطناعي الأخرى. بالتوازي مع الشراكات العالمية، يجب تكييف النظم البيئية المحلية لتوفير المرونة الكافية وتحفيز الشركات على توسيع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قطاعاتها. وقد لعبت المناطق الحرة دورًا حيويًا، في مدن مثل دبي، في جذب الشركات التكنولوجية الرائدة وبالتالي، يمكن للمناطق الحرة أن تلعب دورًا

مشابهًا لإنشاء نظام بيئي صديق للذكاء الاصطناعي؛ حيث يتم تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي محليًا، وللمساعدة في انتقال المنطقة من مجرد الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى تطوير حلول الذكاء الاصطناعي أيضًا. تُعدّ الشمولية، ولاسيما إدراج المرأة في عملية تبني الذكاء الاصطناعي، عاملًا مهمًا في ضمان التطوير الناجح للذكاء الاصطناعي ونشره وحوكّمته. وبينما تتنافس الحكومات على السلطة في الثورة الصناعية الرابعة اليوم، فإنها بحاجة إلى قوة عاملة تتمتع بالمهارات والقدرات لمطابقة متطلبات سوق العمل والمنافسة على مستوى عالمي؛ لذلك يجب أن تتبنى الاستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي «تعميم مراعاة النوع الاجتماعي» الذي يأخذ في الاعتبار المساواة بين الجنسين على جميع مستويات صنع القرار. تقوم شركات التكنولوجيا بجمع وتحليل قدر كبير من البيانات والمعلومات عن مستخدميها، التي، بدعم من تقنية الذكاء الاصطناعي، تجعل سمات شخصياتهم وأنماط نفقاتهم، أو حتى معتقداتهم السياسية، يمكن التنبؤ بها إلى حدّ ما. وينتج عن عواقب مثل هذه المعرفة آثار أخلاقية وصحية وسياسية مهمة يجب دراستها من قبل المعنيين في دول مجلس التعاون الخليجي، مما يسلط الضوء على فجوة مهمة يجب سدها للتخفيف من الآثار السلبية المعلنة للذكاء الاصطناعي على المجتمعات العربية.



المراجع:

1. مركز البحوث والمعلومات، الذكاء الاصطناعي، غرفة أبها، السعودية، 2021، ص 5.
2. <https://www.unesco.org/ar/articles>.
3. <https://www.unesco.org/ar/articles>.
4. أوردى أوزولاي، نحو أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، منظمة اليونسكو، <https://www.un.org/ar/44267>.
5. المجلس الاستشاري العالمي للروبوت، منشور بتاريخ 10 نوفمبر 2011.
6. حازم بدر، الذكاء الاصطناعي عربياً... دول واعدة وفرص كبيرة، الشرق الأوسط، يونيو 2023، الرابط <https://aawsat.com/%D981%D98%A->
7. المرجع السابق.
8. الأمم المتحدة، القمة العالمية الأولى بشأن الذكاء الاصطناعي لتحقيق الصالح العام، الاتحاد الدولي للاتصالات، 2018.
9. حازم بدر، الذكاء الاصطناعي عربياً... دول واعدة وفرص كبيرة، الشرق الأوسط، يونيو 2023، الرابط <https://aawsat.com/%D981%D98%A->
10. المرجع السابق.
11. وزارة الاتصالات، جامعة حمد بن خليفة، استراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي، الرابط: <https://qcai-blog.qcri.org/wp-content/uploads/202004//QCRI-Artificial-Intelligence-Strategy-2019-AR.pdf>.
12. حازم بدر، الذكاء الاصطناعي عربياً... دول واعدة وفرص كبيرة، الشرق الأوسط، يونيو 2023، الرابط <https://aawsat.com/%D981%D98%A->
13. حسن أبو طالب، الذكاء الاصطناعي والدول النامية: الفرص والتحديات، الملف المصري، العدد 105، مايو 2023، مقال منشور على موقع الأهرام الإلكتروني، الرابط: <https://acpss.ahram.org.eg/Esdarat/MalafMasry/105/files/downloads/Mallf-105-May-Final.pdf>
14. عادل عبد الصادق، الذكاء الاصطناعي وآفاقه المستقبلية، الملف المصري، العدد 105، مايو 2023، مقال منشور على موقع الأهرام الإلكتروني، الرابط: <https://acpss.ahram.org.eg/Esdarat/MalafMasry/105/files/downloads/Mallf-105-May-Final.pdf>
15. المرجع السابق.
16. الأمم المتحدة، القمة العالمية الأولى بشأن الذكاء الاصطناعي لتحقيق الصالح العام، الاتحاد الدولي للاتصالات، 2018.
17. التحول إلى الذكاء الاصطناعي: ملاحظات على التجربة الخليجية، الرابط: <https://trendsresearch.org/research.php?id=588>
18. المرجع السابق.
19. منتدى الاقتصاد العالمي، تقرير مستقبل الوظائف 2020، أكتوبر 2020. https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE237/RAND_PE237z1-arabic.pdf

20. وسوندي أ. أوسوبا، «مخاطر الذكاء الاصطناعي على الأمن ومستقبل العمل»، مؤسسة RAND، رؤى الخبراء بشأن قضايا السياسات الآتية. متاح على الرابط:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE237/RAND_PE237z1.arabic.pdf
21. اليونسكو، تقرير الذكاء الاصطناعي والتعليم: إرشادات لوضعي السياسات، 2021.
22. الأمم المتحدة، البيانات الضخمة لأغراض التنمية المستدامة، متاح على الرابط:
<https://www.un.org/ar/global-issues/big-data-for-sustainable-development>
23. ما هو الذكاء الاصطناعي في مجال الرعاية الصحية؟ متاح على الرابط:
<https://www.ibm.com/ae-ar/topics/artificial-intelligence-healthcare>
24. التحول إلى الذكاء الاصطناعي: ملاحظات على التجربة الخليجية، الرابط:
<https://trendsresearch.org/research.php?id=588>
25. هبة عبد المنعم، ومحمد إسماعيل، مشروع بحثي حول الانعكاسات الاقتصادية للثورة الصناعية الرابعة، صندوق النقد العربي، 2021.
26. المنظمة العالمية للملكية الفكرية، هل يتلأق قانون العلامات التجارية خلف الذكاء الاصطناعي؟ لي كيرتس وريتشل بلاتس، يونيو 2020.
27. التحول إلى الذكاء الاصطناعي: ملاحظات على التجربة الخليجية، الرابط:
<https://trendsresearch.org/research.php?id=588>
28. حسن أبو طالب، الذكاء الاصطناعي والدول النامية: الفرص والتحديات، الملف المصري، العدد 105، مايو 2023، مقال منشور على موقع الأهرام الإلكتروني، الرابط:
<https://acpss.ahram.org.eg/Esdarat/MalafMasry/105/files/downloads/Mallf-105-May-Final.pdf>
29. McKinsey, the state of AI in GCC countries and how to overcome adoption challenges, May 2023
30. Osonde A. Osoya, William Welser IV, The Risks of Artificial Intelligence to Security and the Future of Work, available at:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE237/RAND_PE237z1.arabic.pdf
31. World economic forum, Women and Work in the Fourth Industrial Revolution, available at: <https://reports.weforum.org/future-of-jobs-2016/women-and-work-in-the-fourth-industrial-revolution/>
32. صندوق النقد الدولي، النساء والتكنولوجيا ومستقبل العمل، متاح على الرابط:
<https://www.imf.org/ar/News/Articles/201819/11//blog-Women-Technology-the-Future-of-Work>
33. حسن أبو طالب، الذكاء الاصطناعي والدول النامية: الفرص والتحديات، الملف المصري، العدد 105، مايو 2023، مقال منشور على موقع الأهرام الإلكتروني، الرابط:
<https://acpss.ahram.org.eg/Esdarat/MalafMasry/105/files/downloads/Mallf-105-May-Final.pdf>
34. التحول إلى الذكاء الاصطناعي: ملاحظات على التجربة الخليجية، الرابط:
<https://trendsresearch.org/research.php?id=588>